الوقف في الجزائر بين وظيفة المنفعة في أواخر العهد العثماني إلى عملية المصادرة خلال الفترة الاستعمارية

- الأستاذ الدكتور: أحمد مريوش

رئيس قسم التاريخ والجغرافيا

- **الملخص**: يمثل الوقف أحد المظاهر الحضارية في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وقد أولت له الجزائر العثمانية أهمية كبيرة لما كان يساهم به من فوائد خيرية على مؤسسات مجتمعية دينية وثقافية منها أو اجتماعية وحتى سياسية، وكانت السلطة دوما تراهن على استمرارية بقاء مؤسسات الوقف وازدياد الحبوس على شكل أنماط متنوعة بداخل الوطن وخارجه كي تصب في تفعيل الخير ونشر ثقافة التماسك المجتمعي. لكن احتلال الجزائر عنوة في صائفة **1830** من قبل الاستعمار الفرنسي، جعل هذا الأخير منذ الوهلة الأولى يستولى على الوقف ويصادر أملاكه بغرض تمكين تواجده من الوجهة المادية وإزالة حواجز توسعه الاستيطاني، وقام بالمصادرة والحجز وكذا غلق مؤسسات الدعم الخيرية للجزائريين، واستمرت تلك السياسة خلال مرحلة الحكم العسكري والمدني على الرغم من ردود الفعل الجزائرية المستنكرة لتلك السياسة من خلال كتابة العرائض وتمثيل الوفود ومطالب التيارات السياسية الوطنية على مختلف مشاربها.

- **الكلمات المفتاحية**: الجزائر، الدولة العثمانية، الوقف، الزوايا، الاستعمار الفرنسي، العرائض.

- **Résumé**: Elwaqf est l'un des aspects civilisationnels de l'histoire de l'Algérie moderne et contemporaine, et l'Algérie ottomane lui a donné une grande importance en raison des avantages caritatifs qu'elle a apportés aux institutions religieuses, culturelles, sociales et même sociétales. Une variété à l'intérieur et à l'extérieur du pays afin de servir à activer la bonté et à diffuser la culture de la cohésion sociale. Mais l'occupation de l'Algérie par la force à l'été **1830** par les colonialistes français , Il a fait saisir dès le premier coup d'œil le wakf et confisquer ses biens afin de permettre sa présence du point de vue financier et lever les barrières de son expansion coloniale, et il a confisqué et confisqué ainsi que des institutions caritatives fermées de soutien aux Algériens, et cette politique s'est poursuivie pendant la phase de règne militaire et civil malgré les réactions algériennes répréhensibles Pour cette politique en écrivant des pétitions, la représentation des délégations et les demandes des courants politiques nationaux de tous les horizons.

- **Les mots clés**: L'Algérie, l'Empire ottoman ; El waqf , Les Zaouïa , le colonialisme français, les pétitions.

- **مفهوم الوقف:** تعريف الوقف في اللغة العربية هو الحبس أو المنع، ويقال وقف أي حبس يحبس حبسا[1] والحبس بالضم ما وقف والحبائس هي جمع حبيسة، وهي ما حبس في سبيل تحقيق الخير والمنفعة العامة[2] أما بالمفهوم الاصطلاحي يقصد به حبس العين على ملك الواقف بالتصديق والمنفعة في سبيل الله والمقصود بإمساك العين ومنع تملكها بأي سبب كان من أسباب التملك، ومن ذلك لا يتصرف فيه سواء عن طريق البيع أو الهبة.

والوقف يراد به المنفعة لإيصال الخير لمحتاجة والقرآن الكريم والسنة النبوية الكريمة أوصت في الكثير من نشر وتشجيع الانفاق لقوله تعالى في

سورة آل عمران: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون)[3] وقوله أيضا في سورة البقرة: (يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض)[4] وفي الحديث الشريف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء، صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)[5]. وقد رجح العلماء الصدقة في الحديث الشريف بالوقف الذي يحبسه صاحبه.

ومما سبق ذكره نجد أن الوقف كثيرا ما يرتبط بالصبغة الدينية، وهي مجموعة أملاك توفر للواقف الذي يملك أهلية التبرع بما يملك من ذات أو منفعة على وجود الموقوف وهي المنفعة التي تصرف على سبيل الحبس، فضلا على توفر الموقوف عليه وهو المستحق لصرف تلك المنفعة على الصالح العام كالمؤسسات الخيرية والدينية والاجتماعية والاقتصادية[6].

وبحسب ما ذكره حمدان بن عثمان خوجة في المرآة فإن الأوقاف ساهمت في تدعيم المؤسسات الخيرية بهدف تحسين أوضاع الفقراء والمساكين وعابري السبيل والتخفيف من مصائبهم وهناك طرقا متعددة للتصرف في املاك الوقف بنوعيه: الوقف الخيري أو الوقف الذري أي الأهلي وفقا للقضاء المالكي او الحنفي خلال فترة الوجود العثماني[7].

– **أهمية الوقف في أواخر الفترة العثمانية:** إن الدارس لمرحلة الوجود العثماني في الجزائر **1518–1830** يجد أن الجزائر عرفت خلال هذه المرحلة تحولات كثيرة ولعل ما ميزها العلاقة الجدلية التي كانت تربطها بالباب العالي، ومن ذلك كانت السلطة العثمانية ترى في قوة الجزائر المدد الخادم لها في غرب المتوسط، ولم تعرف الفترة إلا اضطرابات معدودة رافضة للسلطة العثمانية ظهرت على شكل انتفاضات محلية سببها الأساسي

الإفراط في فرض الضرائب على الجزائريين والتعسف غير المعقول الذي كان يفرضه المخزن في بعض الأحيان على الجزائريين.

وكان الجانب الديني أكثر حظا من غيره عن الجوانب الأخرى في اهتمامات الجزائريين، وكانت لهم الحرية التامة في تطبيق الشعائر الدينية في المؤسسات المختلفة في الربط والزوايا والمساجد، وقد الحقت بهذه المؤسسات الكثير من الأوقاف التي حبست لصالحها بغية الحفاظ على نشاطها واستمرار عملها.

ويرى الدكتور سعد الله أن الوقف يعد أبعد من كونه موردا اقتصاديا فهو مرجعية حضارية خدم الإسلام ومكن من عمل البر والإحسان بين الشعوب الإسلامية، وهو لم يكن بالجديد في الجزائر خلال العهد العثماني، بل كان ذك منذ الفتح الإسلامي وتطور زمنيا وتوسع خلال الوجود العثماني وظل كذلك حتى عشية فترة الاحتلال الفرنسي. هذا الأخير الذي استولى عليه وأجهض دوره في خدمة المجتمع وأبعده عن الحفاظ عن خصائص ومقومات المؤسسات الدينية والاجتماعية الثقافية وقد أشار إلى ذلك سعد الله بقوله: "يعتبر الوقف من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية، فهو أساس يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الإسلامي وهو بهذا المعنى شرعة اتبعها المسلمون منذ أوائل الإسلام ولكن بتطور الزمن تعددت أوجهه وأغراضه خاصة في العهد العثماني نتيجة اعتبارات سياسية واقتصادية".[8]

وعادة ما ارتبط الوقف بالزوايا والتعليم والعمل الخيري، ومن تم تعددت أغراضه كالتكفل بالطلبة ودفع أجور المعلمين وإسعاف الفقراء والعجزة واليتامى من جراء الكوارث والأمراض المعدية التي عادة ما ينتج

عنها إرث ثقيل على عاتق المجتمع. وقد يتعدى عمل الوقف إلى العناية بالمساجد من حيث بناءها وترميم ما أتلف منها والصرف على أجور أئمتها. كما يصرف الوقف أيضا على دور التعليم والربط وأضرحة الأولياء الصالحين.

وإذا كان للوقف الدور الهام في قطاع الثقافة والدين، فإن مساهمته في الجانب الاجتماعي لا تقل أهمية عن الأولى، وكثيرا ما خدم الوقف الحياة الاجتماعية ومكن من ترابط أفراد المجتمع وتعميق الوئام بين القبائل والمداشر، وقد تستغل أحيانا عائدات الوقف إلى فك الخصومات ودفع الدية ونشر ثقافة التراحم بين الخصوم والمتنازعين. ولعل ذلك ما ركز عليه الدكتور ناصر الدين سعيدوني وهو من المختصين في دراسة الوقف خلال العهد العثماني بأن الوقف أصبح في الجزائر منذ نهاية القرن السابع عشر الى منتصف القرن التاسع عشر واقعا اجتماعيا وحقيقة اقتصادية ومظهرا ثقافيا و تعبيرا روحيا بحيث لا يمكن دراسة بنية تاريخ الجزائر الحديث بدون التعرف على واقع الاوقاف وما ارتبطت به من اجراءات وخدمات ومعاملات، وهذا ما يجعل مؤسسات الاوقاف مسألة محورية وقضية أساسية لا يمكن لأي مؤرخ أو باحث لقضايا المجتمع والاقتصاد والثقافة والإدارة التقليل من أهميتها وتجاوز انعكاساتها على حياة الفرد وواقع المجتمع[9].

ولم يكن الجانب السياسي هو الآخر بعيدا عن الأوقاف حتى خارج حدود الجزائر، وكانت أموال الأوقاف تبعث وترسل حتى إلى فقراء مكة والمدينة مع ركب الحجيج[10] الذي يزور البقاع المقدسة سنويا، وكانت عائلة الفقون بقسنطينة هي التي تتولى إمارة ركب الحج الجزائري كل سنة،

ومن أشهر رجالها الشيخ عبد الكريم الفقون الذي خرجت شهرته حتى خارج الوطن[11].

وفي ذلك الصدد يذكر سعد الله أن مؤسسة مكة والمدينة الخيرية لعبت دورا أساسيا في الحياة الاجتماعية، وتذكر الإحصائيات أن هذه المؤسسة كانت تملك في أواخر العهد العثماني الأسواق التالية: **840** منزلا و**258** دكانا و**33** مخزنا و**82** غرفة و**3** حمامات و**11** مخبزة و**4** مقاهي وفندق واحد و**57** بستانا و**62** ضيعة و**6** أرحية و**201** إيجار، وقد ألحقت هذه الأوقاف للمصالح الفرنسية بعد الاحتلال مباشرة[12].

وكان الوقف يقوم أساسا على مبدأ شرعي ويتم وفق الصفة القضائية- وفي العادة يكتب عن طريق المحاكم والقضاة وبحضور صاحب الوقف وحتى الشهود على ذلك، وحينها تذكر قيمة الوقف وتحدد أغراضه وكيفية الاستفادة منه وتخصيص المشرفين عليه. وبذلك يصبح الوقف مقنن رسميا يخدم الموقف والمستفيد منه والسلطة الشرفة عليه.

وبرغم تعدد وظائف الوقف خلال العهد العثماني واستعمالها أحيانا في العمل السياسي وحتى لخنق التمردات التي كانت تثور من حين لآخر ضد الأوجاق، فإن بعض الأوقاف كانت تصرف في غير محلها، وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى بروز تذمر بين الأوساط الشعبية التي تستفيد من موارد الوقف، برز ذلك على شكل بيانات وعرائض وشكاوي ورسائل وكلها تنديد عما آلت إليه أوضاع الأحباس وجشع المشرفين عليها، ومن أمثلة ذلك مصير أحباس مدينة عنابة وما آلت إليه من تلاعبات، وهي التي خصها أحمد بن الساسي البوني في شكواه إلى الداي محمد بكداش جاء في بعض أبياتها قوله:

حبســـــها قـــــد أســـــرفا نـــــــاظره فأشـــــــرفا

والشـــــرع فيهـــــا باطـــــل والظلـــــم فيهـــــا هاطـــــل[13]

كما نجد الورتلاني في رحلته يتحدث هو الآخر عن هذا الإهمال الذي لاحظه على بعض الأوقاف خلال مروره بمنطقة الشرق الجزائري، وخصوصا في مدينتي قسنطينة والزيبان بالصحراء وأصبح المني على الوقف يجعل منه الملكية الخاصة ويرتزق منه كما يشاء بغض النظر عن المنفعة العامة التي حبس من أجلها هذا الوقف. كما ربط الورتلاني أيضا سبب تدني الناحية العلمية والفكرية في عهده إلى إهمال الأوقاف التي كانت تدر على حركية التعليم، وتسبب إهمالها في تعطيل هذه الحركية الفكرية، بل كان ذلك سببا في تأخر الانبعاث الثقافي وقتها[14].

وكانت الأوقاف تحبس من طرف الحاكمين العثمانيين، وأحيانا من طرف المحسنين وذوي المنفعة العامة الذين يملكون الرزق والجاه، ويعد أقدم الواقفين العثمانيين في الجزائر هو خير الدين بربرس وخادمه الذي أعتقه وهو عبد الله صفر فقد بنى خير الدين جامع سفر سنة **1534** وأوقف عليه ما يقارب من **100** هكتار، ومن الباشاوات الذين اشتهروا بالوقف أيضا محمد بن بكير والحاج محمد بن محمود ومحمد بكداش هذا الأخير الذي بنى زاوية خاصة للأشراف[15].

ومن أسماء البايات المعروفة التي خدمت الوقف في الجزائر تذكر صالح باي، وحسن باي (بوحنك) في قسنطينة، وكذلك رضوان خوجة الذي أسس هو الآخر زاوية في قسنطينة وأحبس لها أراضي هامة لورعه وتقواه في خدمة الجانب الديني والصالح العام. ونفس الاهتمام عرف به أيضا

الباي محمد الكبير لمدى إتمامه بالوقف في بايلك الغرب، وخصوصا في منطقة معسكر التي ظهرت بها زوايا هامة لعبت الدور المنوط بها في خدمة القضية الوطنية فيما بعد، وخير مثال عن ذلك ما قدمته مقاومة الأمير عبد القادر بالناحية.

وفي هذا الصدد يذكر سعد الله أن هناك من النساء من أوقفن هن أيضا أشياء ثمينة لخدمة الدين والمجتمع، أمثال السيدة قمر بنت القائد محمد باي، والسيدة مريم، والسيدة حنيفة بن مصطفى خوجة. هذه الأخيرة التي خصصت أوقاف خاصة للزاوية التي بناها زوجها. كما أوقفت السيدة: دومة بنت محمد أواني نحاسية هامة لها من المكان التراثية لفائدة ضريح عبد الرحمان الثعالبي دفين الجزائر العاصمة[16].

وتعتبر زوايا العاصمة والمدية وقسنطينة ومعسكر والأوقاف التابعة لها من أهم المؤسسات الغنية في المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية، ولذلك تعد مناصب هامة تزاحم عليها الكثير لما لها من وسائل النفوذ والإثراء لمن يتولى وكالتها من العلماء ورجال الدين ونحوهم، ويذكر سعد الله أن عائلة قدورة تولت الإشراف على أوقاف الجامع الكبير بالعاصمة لمدة طويلة، واستطاع سعيد بن قدورة أن يبني زاوية ومدرسة من فائض أوقاف الجامع الكبير، هذا فضلا على تمويل العديد من زوايا العاصمة بإيرادات الوقف، مثل زاوية الولي دادة، وزاوية أحمد بن عبد الله ،وزاوية عبد الرحمان الثعالبي[17]. وهذا ما جعل منطقة الوسط وخصوصا الجزائر العاصمة تحتل المكانة الهامة ثقافيا في تاريخ الجزائر العثمانية وحتى عشية الاحتلال باعتراف الفرنسيين أنفسهم من خلال كتاباتهم.

وكانت ادارة الوقف يشرف عليها المفتي الأكبر أو شيخ الإسلام كما يسمونه في اطار المجلس العلمي[18] الذي يتولى مهمة التنظير والتسيير للوقف وقضايا الديانة الاسلامية وهو الجامع لنخبة من الوجهاء والأعيان ورجال العلم والدين من فقهاء وذويهم، وتذكر الدراسات أن الوقف في الجزائر ميز هذه الفترة لما عرف به من تنظيم وتوفير للإيرادات النفعية التي انعكست ايجابا على شؤون المواطن وبالخصوص الطبقة الهشة من المجتمع وفق الهيكلة التنظيمية للوقف والتي ظهرت على شكل مؤسسات نذكر منها:

1/ مؤسسة أوقاف المساجد بما فيها الحرمين الشريفين.

2/ مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم

3/ مؤسسة سبل الخيرات

4/ مؤسسة بيت المال

5/ مؤسسة أوقاف الأولياء

6/ مؤسسة أوقاف الأشراف

7/ مؤسسة أوقاف أهل الأندلس

8/ مؤسسة الجند والثكنات والحصون الخ...

وكانت الجزائر العاصمة لوحدها تتربع على ما يربو عن **2600** ملكية وقفية مع بداية الاحتلال[19] ونفس الشأن أيضا بالنسبة لباقي المدن والحواضر الأخرى مثل قسنطينة وعنابة ووهران وتلمسان وبعض مدن الصحراء كلها كانت بها اوقاف تعود بالفائدة على المجتمع الجزائري.

– **علاقة الوقف بالزوايا:** وكانت الزوايا تمول وتتغذى بالأوقاف الخيرية التي يحبسها أهل الصلاح والخير على مختلف مستوياته، وكانت الأحباس يتبرع بها الرجال كما هو عند النساء أيضا، وقد تعدى ذلك إلى الموظفين وبعض رجال الدولة. وكان الوقف يتمثل في الأملاك والعقارات والأراضي والبساتين والمحلات ونحوها، وكانت هذه الأملاك تصرف على متطلبات الزاوية خصوصا في أجور المعلمين وتوفير المساكن للطلبة والتكفل بعابري السبيل وهناك أوقاف أخرى لبناء المساجد والزوايا كأوقاف سبل الخيرات[20].

وقد أشار الدكتور عجيل جاسم النشمي في محاضرة له بالجزائر سنة **1972** خلال فعاليات ملتقى التعرف على الفكر الإسلامي أن موارد الزوايا عديدة، إذ تتألف موارد الزوايا المالية من الزراعة وتربية المواشي والهبات الخيرية، كما كانت الزوايا تجبي الزكاة من القبيلة أو القبائل التابعة لها، خصوصا أن الدولة العثمانية في تعاونها مع الكثير من الطرق قد أعفت عنها دفع الضرائب وأعطت لها حق جباية الزكاة ونحوها[21].

أما شكيب أرسلان فقد ذكر هو الآخر أن مواقع تأسيس الزوايا كان دائما يختار وفق استراتيجية هامة سواء كانت اقتصادية وحتى أمنية في الكثير من الأحيان وقد أشار إلى ذلك بقوله: "إن أغلب هذه الزوايا تختار لها أجمل البقع وأخصب الأراضي وفيها الآبار التي لا تنزح من كثرة مائها وفي الجبل الأخضر –ويضرب مثالا على الزاوية السنوسية– هي بجانب عيون جارية وأنهر صافية، قل أن مررت بزاوية ليس لها بستان أو بساتين وفيها من كل أنواع الفواكه[22].

وكانت الأوقاف تحبس أحيانا بعيدا عن قصر الزاوية، إذ تذكر المصادر أن زاوية الهامل ببوسعادة كانت لها أحباس بمدية توقرت وقد تعدت أكثر من **1000** نخلة[23]. وكانت المحاصيل الزراعية التي تجنى من بساتين النخيل تعود بالمنفعة العامة على الزاوية، وخصوصا على طلبة العلم الذين يأتونها من كل فج عميق.

ولذلك فقد تذكر الكثير من الدراسات الإسلامية أن سر استمرارية الحياة الثقافية وبقاء الزوايا ظل مرتبط أساسا بالأعمال الخيرية وتبرعات المحسنين واستغلال الوقف. كما تذكر المصادر التاريخية أن الجزائر العاصمة لوحدها عشية الاحتلال الفرنسي يوجد بها **8** آلاف عقار تابع للأوقاف. ولم يبق منها بعد الاحتلال ولو عقارا واحد[24].

لا نبالغ هنا إذا أجزمنا أن دراسة الزوايا بالجزائر تعد من المواضيع الصعبة جدا، برغم ما تركه الرحالة الذين دونوا ما شاهدوه، وكتابات بعض الفرنسيين الذين اهتموا بتاريخ الجزائر الثقافي، ولذلك بقدر ما ظهرت دراسات جادة في موضوع تاريخ الجزائر الثقافي ومنه الزوايا كالتي قام بها سعد الله فإنها تبقى غير كافية لأهمية الموضوع، ومن تم فإن إحصاء وذكر عدد الزوايا ونحوها يبقى نسبيا إلى حد كبير بسبب اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر من جهة. وكثرة الزوايا وتعدد الطرق الصوفية من جهة أخرى، وشح المصادر التي غطت الحياة الثقافية والدينية خلال العهد العثماني. وهذا لا يعني أن الموضوع ظل منسيا، والحقيقة أن هناك من أولى العناية له ولو كان نسبيا.

فقد ذكر سعد الدين بن أبي شنب أن عدد الزوايا بالقطر الجزائري قبل الاحتلال بلغ أكثر من **349** زاوية موزعة على مختلف مناطق البلاد[25].

وكانت الزوايا عادة ما تقترن بالمراكز وبمؤسسات التعليم، فكثيرا ما كانت المدرسة تتبعها زاوية، وقد أشار إلى ذلك بن أبو شنب على أن الجزائر العاصمة قبل الاحتلال كانت العديد من الزوايا، وذكر أن مدرسة سيدي أيوب بالقرب من الجامع الجديد ومدرسة حسن باشا بجوار جامع كشاوة. وكانت تابعة لكل واحدة منها زاوية يسكنها الطلبة ويأخذون منها مؤنتهم الشهرية، وهناك زاوية أخرى هي محل السكان الطلبة ومحل تدريب مثل زاوية القشقاش الخاصة بدرس التوحيد والفقه وزاوية الشبارلية المتخصصة في العلوم العقلية والنقلية ومنها زاوية سيدي أحمد بن عبد الله بسوق الجمعة، وزاوية سيدي محمد الشريف، وزوايا صغيرة كانت تتسع لعدد قليل من الطلبة والبياتة[26].

وتذكر بعض المصادر أيضا أن الجزائر العاصمة لوحدها كانت بها ما يزيد عن ست زوايا ثلاث للطلبة الذين جاءوا من غرب القطر، واثنان لطلبة الشرق، والسادسة لمن ليس لهم أسرة من طلبة الجزائر العاصمة[27].

غير أن بعض الدراسات تشير إلى وجود زوايا كثيرة بالجزائر العاصمة وضواحيها، وإضافة إلى ما ذكرنا آنفا، يذكر سعد الله أسماء لزوايا أخرى مثل زاوية عبد الرحمان الثعالبي، وزاوية دادة ،وزاوية عبد القادر الجيلاني، وزاوية سيدي محمد الشريف، وزاوية سيدي أحمد بن عبد الله، وزاوية سيدي الجودي، وزاوية سيدي جمعة، وسيدي الكتاني، وسيدي السعدي، وسيدي الفاسي وسيدي أبي التقي وسيدي يعقوب وسيدي أيوب وسيدي بوعنان، وسيدي بوعتيقة، وهناك زوايا مجاورة للجزائر كان لها الشأن الكبير خلال هذه الفترة منها زاوية المر بوسي بالأربعاء وزاويتا النملي

وخير الدين ببني مسوس، وزاوية سيدي العيد ببوفاريك والدويرة، وزاوية البركاني بشر شال، وزاوية مليانة وزاوية بن سليمان[28].

أما في قسنطينة وضواحيها فقد اشتهرت هي الأخرى بالعديد من الزوايا أشار إليها سعد الله دائما بأنها بلغت ست عشرة زاوية وكانت تمثل العائلات المعروفة بالمنطقة. والتي كانت لها شهرة واسعة، مثل سيدي الكتاني وسيدي المناطقي، وسيدي عبد المؤمن، وسيدي مسيد، وسيدي مخلوف، وسيدي ميمون وسيدي عفان، وسيدي راشد، وسيدي التلمساني، وزوايا أولاد الفكون، وزوايا بن نعمون، وزوايا أولاد جلول، وزاوية رضوان خوجة، وزوايا بني مقران، وزوايا بني مسعود، وزوايا محمد بن يحيى بأولاد عبد النور، وزاوية مولاي الشقفة بالقل وجيجل[29].

وقد بلغ عدد هذه الزوايا المنتشرة بالناحية أكثر من **16** زاوية وكانت منطقة زواوة وبجاية ببلاد القبائل من أغنى المناطق في الجزائر تمركزا للزوايا، إذ وصل عددها إلى أكثر من خمسين[30] زاوية، ومن هذه الزوايا نذكر زاوية تيزي راشد، وزاوية الشيخ محمد التواتي وزاوية الأزهري بآيت إسماعيل وزاوية بن علي الشريف بأقبو، وزاوية سيدي منصور بآيت جناد وزوايا عبد الرحمان اليلولي، وزاوية أبوا القاسم بوجليل، وزاوية أولاد سيدي الشيخ بوادي العثمانية والزاوية الحملاوية بوادي سقان بضواحي ميلة، وغيرها من الزوايا الكثيرة التي ظلت قلاعا مشعة تنير بنورها طلبة العلم، وتتصدى للكفر والإلحاد.

وكانت معظم هذه الزوايا والربط ممولة من قبل هبة الوقف الذي تعددت مصادره من اراضي زراعية وحقول الاشجار المثمرة وحيوانات حلوبة ومحلات تجارية وحمامات معدنية والتي وزعت ايراداتها على خدمة

العامة من المعوزين وعابري السبيل وطلبة العلم ناهيك عن توفير التغذية والتنظيف والانارة والصيانة واصلاح المؤسسات وبالتاي فقد حافظ الوقف على استمرار النشاط وحياة العامة، بل لا يحق لكل شخص من اوقف هبة ما الى مؤسسة خيرية او دينية ان يتراجع ذات يوم عن وقفه بل تعتبر هبته احسن وثيقة لا تختلف عن أي نوع من انواع عقود البيع بشرط تتم الهبة لصالح مؤسسة تتوفر فيها شروط الصفات المطلوبة لذلك الغرض ومن تم يحق لجميع الفقراء ان يطالبوا بالإجراءات التي تقع لصالحهم بشرط لا يسمح لهم بالتصرف في أي ملكية أو هبة كانت[31].

ومما سبق ذكره نجد أن مؤسسات الوقف خلال الفترة العثمانية كانت منظمة تتولاها هيأة معتمدة مكونة من موظفين للجمع والكتابة والتوثيق والتوزيع والمرافقة مع احترام كل الشروط المنصوص عليها قانونا نظرا لقدسية الوقف في البنية الفكرية والدينية للجزائريين كل ذلك مكن من استقرار واستمرارية ونشاط مؤسسات الاوقاف وعدم تعرضها للإهمال[32] مما جعلها كقوة اقتصادية فاعلة في الحياة العامة للجزائريين بحسب دارسة انجزها الدكتور ناصر الدين سعيدوني[33].

- **موقف الاحتلال الفرنسي من الوقف في الجزائر**: يخطأ الكثير من الذين يحكمون على جهل السلطة الاستعمارية بأوضاع الجزائر قبل الاحتلال، علما وأن مرحلة العناية الفرنسية باحتلال الجزائر تعود الى القرن السابع عشر وأن مبتغاها لم يتحقق إلا خلال القرن التاسع عشر، وقد رصد قناصلها للكثير من المعلومات حول الجزائر كما تضمنته تقارير مشاريع الاحتلال بدأ من مشروع الضابط الفرنسي ديكارسي سنة **1782** إلى غاية مشروع بوتان سنة **1808**، وذلك ما أكده المؤرخ الفرنسي أوغسطين برنار

بقوله: ان احتلال الجزائر هي ثمرة ثلاثة قرون من جهود متواصلة باستمرارية جديرة بالتقدير[34].

وكانت مداخيل الأوقاف عشية الاحتلال تذر بالمنفعة والأموال الطائلة على المؤسسات الخيرية حتى فاقت مداخيلها **40** مليون فرنك ذهبي بحسب محتوى بعض التقارير التي قدمت لسلطة الاحتلال من بعض نواب الجزائر منهم محمد بن العربي والشيخ محمد بن رحال سنة **1891** وقد رافع الرجلين في العديد من المواقف حول ضرورة استرجاع الوقف لأصحابه خدمة لإصلاح شؤون الجزائريين بما فيه وضعية التعليم والديانة الاسلامية[35].

ولعل الشيء الملفت للانتباه أن سلطة الاحتلال منذ الوهلة الأولى ركزت في اهتماماتها على ضرورة تجريد الجزائريين من الوقف باعتباره عاملا قويا في تماسكهم الديني والاجتماعي وحتى السياسي، ففي **8** سبتمبر **1830** أمر الحاكم العسكري بضرورة الاستيلاء على أملاك الدومين (الدولة) وأملاك الأوقاف التي حبسها أصحابها لصالح الحجاج وصيانة المؤسسات الدينية والتعليمية[36].

كما شجعت السلطة العسكرية هجرة الأوروبيين الى الجزائر ووزعت عليه أراضي الوقف التي سلبتها من الجزائريين ففي سنة **1831** منحت قرابة **500** مهاجر من جنسيات المانية وسويسرية وصلوا ارض الجزائر بعد ان تخلى عنهم الوكيل الذي تعاقد معهم بغية تشغيلهم في أمريكا، ووقتها تكفل القائد العسكري كلوزيل بوضعيتهم ونصب لهم خياما بضواحي العاصمة ومنحهم أراضي زراعية خصبة كانت موقوفة على المساجد[37].

وقد اشرنا سابق الى أهمية الوقف في حياة المجتمع الجزائر باعتباره موردا اقتصاديا وقوة اجتماعية وحتى سياسية، وكل ذلك جعل من القادة الفرنسيين يبكرون بمصادرة الاوقاف حتى يقطعون المدد على استمرار حركية المجتمع وتماسكه وبالتالي مصادرة ايرادات الاملاك المحبوسة على اصحابها وتحويلها لخدمة المستعمرة الجديدة(38).

ومن دون شك أن سياسة فرنسا الاستعمارية عجلت بسن قوانينها الجائرة لمصادرة الأوقاف وغلق المؤسسات التابعة لها من المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية، وبعد مضي لم يمضي قرابة الشهرين فقط من ابرام معاهدة الاستسلام في الخامس من جويلية **1830** أصدرت في **8** سبتمبر من نفس السنة قرارا يحتوي على جملة من البنود تنص على أحقية السلطة العسكرية في الاستحواذ على أملاك موظفي الادارة الجزائرية وأعيانها من الكراغلة والحضر اضافة الى الاوقاف التابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين، ويعد ذاك انتهاكا صارخا لمحتوى معاهدة الاستسلام التي أبرمت بين الداي حسين وقائد الحملة الفرنسية يوم **5** جويلية **1830**، والتي من بين بنودها احترام ممتلكات الجزائريين، وبذاك تعززت سلطة الحاكم العسكري بعد ان استولى على ما يقارب ألفي **2000** وقف كانت موزعة على **200** مؤسسة خيرية بحسب ما جاء في أحد التقارير الفرنسية حول الأوقاف في الجزائر والمؤرخ في **10** ديسمبر **1835**(39).

– **دوافع استيلاء سلطة الاحتلال للوقف**: تشير بعض الدراسات التاريخية أن تعطيل فرنسا لخدمات الوقف ووصول مصادره لخدمة الجزائريين ساهم بشكل مباشر في تعطيل وغلق العديد من المساجد والمؤسسات الدينية والتربوية، وكان بمدينة الجزائر ما يربو عن **166** مسجدا

وزاوية غداة الاحتلال الفرنسي، ولم يبقى منها إلا بضعة مساجد معدودة على الأصابع بعد أن اصبحت تابعة لسلطة الإدارة الاستعمارية[40].

وبحسب ما ذكره حمدان خوجة فإن الإجراءات الفرنسية الجديدة التي اتخذها كلوزيل في حق الأوقاف كانت ضربة قاسية ضد المعوزين، بل حطمت العمل الخيري والاجتماعي، وأصبح الفقراء لا يحصلون سوى عن جزء بسيط من موارد المؤسسات الوقفية، والباقي يدفع الى صناديق أملاك الدولة الفرنسية، وتلك لم تكن نية من اوقفوا املاكهم، بل اعتبر حمدان ان تلك الاجراءات الفرنسية جائرة ظالمة وجائرة ولا اخلاقية وهي اجراءات لم تحترم حقوق الانسان[41].

وكان حمدان شاهدا على سياسة تعسف سلطة الاحتلال الفرنسية في مصادرتها للأوقاف، بل استشاره ذات يوم رئيس الشرطة السيد دوبينيوز وكان يدرك أوضاع البلاد ادراكا تاما وكان متابعا لظروف البؤساء بعد أن شح عليهم الدعم الخيري، وكان جواب حمدان ضرورة استعادة المؤسسات الخيرية لفائدة طبقة المحتاجين وتشكيل لجنة من الاعيان تتولى أمرها لكن الأمر توقف عند ذلك الحد ولم تستجيب سلطة الاحتلال للمقترح[42].

ومن دون شك أن الأهداف المرجوة من وراء سياسة الاحتلال لمصادرة أوقاف الجزائريين كانت تكمن في كسب الثروة الطائلة وتمكين القوة في اسرع وقت ممكن مع ترغيب سلطة باريس في الاحتفاظ لنفسها بالجزائر لما تزخر به من موارد كبيرة قدرت بالملايين، وزع بعضها مكافأة على الجند والبعض الآخر أودع بخزينة الدولة، بل قدمت أموال الجزائريين كهدايا لليونانيين والبولونيين وغيرهم بحسب ما جاء في المرآة[43].

ومن ذلك كانت رغبة إدارة الاحتلال واضحة في الاستيلاء على الأوقاف ومصادرتها باعتبارها كانت مصدر الثراء والتمويل لفئة عريضة من الجزائريين وواجب الحيازة عليها يحد من قوة وتماسك الجزائريين من جهة، كما يعمق أيضا من الفقر ونشر الأمية بين جموع الجزائريين من جهة ثانية، ومن وجهة أخرى اعتبرت سلطة الاحتلال وجود الوقف بمثابة الحاجز المانع أمام التوسع الفرنسي وبناء المستوطنات مما يخل بالبعد الاستراتيجي الذي راهن عليه قادة الاحتلال والمتمثل في التوسع والهيمنة تحقيق حلم الفرنسيين في باء امبراطورية لا تغيب عنها الشمس منذ عهد لويس الرابع عشر. وقد أشار أحد الفرنسيين الى أهمية الحيازة على أوقاف الجزائريين في عملية الاستيطان الفرنسي بقوله: إن مناعة الأملاك المحبسة أو الموقوفة تشكل إحدى العوائق التي يمكن التغلب عليها أمام الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تحويل الإقليم الذي أخضعته أسلحتنا إلى مستعمرة حقيقية[44].

كل ذلك دفع بالسلطة الاستعمارية الى سن مجموعة من القوانين الجائرة في حق الوقف بداية من أمرية **8** سبتمبر **1830** الى قرار **7** ديسمبر **1830** الخاص بمصادرة أملاك الوقف، الى مرسوم **31** أكتوبر **1838**، ثم تلاه المنشور الملكي بتاريخ **21** أوت **1839**، الى قرار **1** أكتوبر **1844** والخاص بمصادرة الأراضي الموقوفة على الزوايا، وكانت رغبة السلطة العسكرية واضحة في بسط سيطرتها على أملاك الوقف، كما جاء في تقرير مدير المالية الفرنسي بلونديل المؤرخ في **30** نوفمبر **1842** والذي احصى فيه عدد أوقاف القطر الجزائري مع بيان مداخيلها كما هو في الجدول الأول الخاص بالتوزيع الجغرافي والجدول الثاني الخاص بالدخل.

- الجدول الأول[45]:

مكان الوقف	الأوقاف المثمرة	الأوقاف المخصصة بالمصالح العامة	المجموع
الجزائر	**1764**	**34**	**1798**
عنابة	**60**	**15**	**75**
وهران	**109**	**23**	**132**
قسنطينة	**1276**	**416**	**1692**

- الجدول الثاني:

الرقم	اسم الوقف	الدخل بالفرنك الذهبي
1	أوقاف الحرمين الشريفين	**127.800**
2	سبل الخيرات	**15.000**
3	أحباس الأندلس	**4.000**
4	أحباس سيدي عبد الرحمان الثعالبي	**5.000**
5	أحباس المساجد	**12.000**
المجموع		**164.300**

وذلك ما تضمنه التقرير الذي بعث به الجنرال كاستو أحد جنرالات فرنسا الى الحاكم العام ألكسندر راندون الذي حكم الجزائر ما بين

1851/ 1858 والمؤرخ في **19** اوت **1859** والخاص بمسح أراضي الوقف التي بلغت **18.000** هكتار[46].

منذ **1870** عرفت الجزائر مرحلة جديدة من سياسة فرنسا الاستعمارية من خلال تطبيق الحكم المدني في المناطق الشمالية بضغط من الكولون، والظاهر أن الحكم الجديد لا يختلف في شيء عما كان عليه الحكم العسكري بالنسبة للجزائريين ولم تصل محاسنه لتسوية أوضاعهم، بل ولم تسلم الأوقاف الجزائرية المتبقية التي لم تصادر بعد من قبل الإدارة العسكرية، فبعد تولي أوجين الفريد شانزي الولاية العامة ما بين **1873/ 1879** كانت سياسته امتدادا لمن سبقوه على رأس الولاية العامة، ولم تتغير في نظرتها في التعامل مع قضايا الجزائريين، وقد أولى هذا الأخير عناية خاصة لملف الوقف، وأصدر قراره المشؤوم سنة **1873** والخاص بالتصفية النهائية لمؤسسة الأوقاف بغية تمكين سياسة الاستيطان وإضعاف فلول المقاومة الشعبية التي كانت تستند في الكثير من الأحيان على موارد الاوقاف[47].

وفي هذا الصدد يذكر عبد الرحمان الجيلالي أن سلطة الاحتلال عبثت بسجلات الاوقاف والاملاك المحبوسة لصالح الجزائريين وبالخصوص بعد إجراءات النفي التي تعرض إليها علماء الجزائر ومنهم مفتي العاصمة الشيخين مصطفى بن الكبابطي المالكي ومحمد بن العنابي الحنفي ونفيهما الى المشرق العربي بدعوى تحريضهما للجزائريين على الجهاد ضد الفرنسيين ومنذ ذلك التاريخ **1847** اتلفت سجلات الوقف و احرق الكثير منها بحسب رواية ثقاة لشيوخ مدينة الجزائر للشيخ الجيلالي[48].

- **موقف الجزائريين من سياسة الاحتلال لمصادرة الأوقاف:** لم يتردد الشعب الجزائري في مطالبه بضرورة استرجاع الاوقاف المغتصبة من أصحابها وذلك منذ القرن **19** الى بداية النهضة والبناء السياسي، وكانت مسألة الأوقاف دوما ضمن اهتماماتهم لأهميتها في قضاياهم الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وكانت أول صيحة منددة ضد سياسة فرنسا بعد ان استولت على مؤسسات الوقف ما جاء في عريضة أعيان العاصمة بعد مرور سنة واحدة على تاريخ الاحتلال ففي أوت من سنة **1831** بعث أعيان العاصمة بعريضة الى قائد القوات الفرنسية يطالبون فيها باستعادة أملاك الأوقاف بقولهم: واليوم أول مطلوبنا منكم أن ترد ألينا حبوس مكة والمدينة وجميع حبوسنا لأنه أنتم أعطيتمونا الأمان في أمور ديننا وهذا الحبوس الذب أخذتموه لنا من غير حق نطلب من فضلكم الرفيع أن تردوا لنا ذلك باش أنقوموا بالمساكين ومصاريف الجوامع والسبيطار[49].

ولعل الشيء الملاحظ أيضا أن ملف الوقف كان الشغل الشاغل لدى مطالب طبقة الحضر واعيان المدينة، وتجلى ذلك في اهتمامات ونشاطات حمدان بن عثمان خوجة برفقة لجنة المغاربة، وقد أخذت تلك الانشغالات الحيز الوفير من مطالبهم نتيجة ما تعرضت له مؤسسات الوقف بعد المظالم والاعتداءات التي حيكت ضد طبقة الحضر واعيان العاصمة وملاكها وتجريدهم من ممتلكاتهم بعد ان نهبت من قبل سلطة العسكر وإدارة الجيش وضم أوقاف سبل الخيرات والمساجد والمؤسسات الخيرية الى أملاك الدومين[50].

ولذلك كانت قضية الاستحواذ على ممتلكات الوقف ضمن مطالب أعيان ونخب الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال، وتجلى ذلك واضحا

في اهتمامات حمدان بن عثمان خوجة الذي كان مقربا من الإدارة الفرنسية من خلال العريضة التي قدمها لوزير الحرب الفرنسي خلال زيارته لباريس في ديسمبر **1833**، بعد استند فيها الى وثيقة الاستسلام التي تضمن كفالة ممتلكات الجزائريين مع العلم ان مطالب الوفد الجزائري لم تلقى رواجها لدى حكومة باريس وقد اشار الى ذلك حمدان بقوله: لم أحصل على أية نتيجة من تلك المساعي الجديدة، ومع ذلك فإن وثيقة الاستسلام تضمن ملكياتنا... وهل ينبغي أن نؤمن بأن مزايا المعاهدات لا تنالها إلا الشعوب القوية على حساب الشعوب الضعيفة؟ وعندها ماذا يكون مصير المبادئ الاخلاقية التي نرتكز عليها؟ لماذا يدرس علم القانون العام في أوروبا وفي فرنسا؟[51].

كما حاول حمدان خوجة ايضا ابلاغ الجنة الافريقية التي زارت الجزائر للتطلع على احوالها بعد الاحتلال وقدم لها سنة **1833** مذكرته التي تضمنت في بعض بنودها احترام المؤسسات الوقفية التي اسسها الاثرياء بغرض مساعدة الفقراء والمحتاجين والتي حولت مصادرها للدومين واضحت غنيمة للمنتصرين[52].

ولم تكن مواقف حمدان لوحدها ضد سياسة فرنسا المجحفة في حق الأملاك المحبوسة، بل ظهرت وقتها أصوات أخرى منادية بنفس الغرض، ومطالبة السلطة العسكرية باحترام قدسية الوقف، وتجلى ذلك في مساعي أحمد بوضربة من خلال محتوى المذكرة التي قدمها هو الآخر الى اللجنة الافريقية والتي شملت قضايا مختلفة، وقد خص في بابها السادس قضية الوقف وكيفية التعامل معه بعد تشكيل لجنة خيرية تتولى تسييره وتوصيل موارده الى المعنيين من الفقراء والمعوزين[53].

كما عرفت مناطق مختلفة من الجزائر خلال هذه الفترة التعبير عن رفضها لسياسة مصادرة أملاك الوقف من خلال ارسال العرائض المستنكرة، ومن بينها عريضة أعيان بايلك قسنطينة المرسلة الى أعضاء البرلمان الانجليزي سنة **1833** يترجون فيها تدخل بريطانيا لدى السلطة الفرنسية التي أخلت ببنود معاهدة الاستسلام، بعد ان استولت على أملاك الوقف ولم تحترم ممتلكات الجزائريين(54).

وفي سنة **1891** ارسل اعيان ووجهاء كل من منطقة وادي سقان وقطار العيش ووادي السمارة غرب مدينة قسنطينة هم بدورهم شكاية الى السلطة الاستعمارية تضمنت ثمانية فصول يشرحون من خلالها ظروفهم الصعبة تحت سيطرة الاجراءات الصعبة، وجاء في الفصل الاول ضرورة احترام الادارة الفرنسية للأوقاف الجزائرية واعادتها الى سيرها الطبيعي بعد تنكر الحكام لكل الوعود التي وعدوا بها الجزائريين بعد أن اصبحوا هم الغلبة ووقتها اخذوا في نزع الأملاك الترابية والاستحواذ على جميع الأحباس الموجودة في ذلك الوقت، وبالمقابل اعتبرت ان العرب هم من نقضوا شروط العهد(55).

ومع بداية القرن العشرين تعرف شهدت الجزائر يقظة فكرية ساهمت في تعميق الوعي الوطني، وبالخصوص بعد نشاط الأمير خالد ودخوله الى المعترك السياسي بعد الحرب العالمية الأولى، وكان صريحا في مواقفه المستوحاة من المرجعية الجزائرية، وخاض صراعا مريرا مع خصومه السياسيين وعلى رأسهم الدكتور بن التهامي وقد اتخذت مطالب الأمير معالم متنوعة عبرت عن صدق مطالبه الوطنية كما جاء في عريضته الى الرئيس الامريكي ويلسون وقد شرح فيها للرأي الدولي المظالم الاستعمارية

واحقية الجزائريين في املاكهم، ومما جاء في العريضة قوله: كما استولى الفرنسيون على الأحباس التي تقدر بمآت الملايين من الفرنكات والتي كانت تستعمل في صيانة المؤسسات الدينية وتساعد الفقراء ووزعوها على الأوروبيين وهذا أمر في أقصى الخطورة نظرا الى الغرض الديني والبين الذي نص عليه المحبسون لهذه الاملاك[56].

أما نجم شمال افريقيا الذي تأسس في مارس سنة **1926** بفرنسا يبدو أنه لم تكن قضايا الديانة الاسلامية ولا قضية الوقف ضمن اهتماماته الاساسية رغم التغير الملحوظ الذي ظهر به منذ مؤتمر باريس في **28** ماي **1933** وخروجه ببرنامج اساسي كشف عن مطالبه الآنية والمستقبلية بما فيها مصادرة الأملاك الضخمة التي استولى عليها الاقطاعيون حلفاء الغزاة وتسليم الاراضي المصادرة الى الفلاحين مع احترام الملكيات الصغيرة[57].

أما حزب الشعب الذي خلف النجم سنة **1937** فقد غير من خططه وأصبح أكثر صلة بالواقع الجزائري واكد شرعية الجزائريين في استرجاع اوقافهم، ففي جانفي **1938** ذكرت جريدة الامة من جديد ببرنامج حزب الشعب واكدت في مجالها السياسي ان مطالب الحزب واضحة المعالم كما أشارت ايضا الى احترام الديانة الاسلامية وكذا المطالبة بإرجاع املاك الوقف والحبوس واعادتها الى اصحابها[58].

وفي الخامس من شهر مارس **1931** تأسست جمعية العلماء بالجزائر العاصمة وهي جمعية دينية تهذيبية تربوية كما جاء في قانونها الأساسي، وقد ركزت الجمعية في مطالبها على إصلاح شؤون الديانة الإسلامية والمطالبة باستعادة المؤسسات الخيرية والتي من بينها مؤسسات الوقف التي

ظلت في خدمة واستمرارية العمل الديني والخيري والاجتماعي إلى الانخراط تدريجيا في الحياة السياسية بحسب ما ذهب إليه علي مراد[59].

وكانت الجمعية أكثر من غيرها مطالبة باسترجاع الاوقاف في الكثير من المناسبات والخطب خلال المرحلة البادیسية او خلال مرحلة تولي الشيخ الابراهيمي رئاسة الجمعية، هذا الأخير الذي كان صريحا في ادراجه اعادة املاك الاوقاف للجزائريين وتوظيفها في صالح الديانة الاسلامية والمشاريع الخيرية ضمن مطالب التقرير الذي قدمته الابراهيمي باسم الجمعية الى لجنة الاصلاحات الاسلامية[60].

المنعقدة بالعاصمة بتاريخ **3** جانفي **1944** والذي أكد من خلاله ضرورة إصلاح القضاء الاسلامي والمساجد واوقافها وموظفوها[61].

وفي صائفة **1936** شهدت الجزائر العاصمة حدثا سياسيا غير مألوفا سمي المؤتمر الإسلامي الجزائري، وقد حضرته شخصيات سياسية ممثلة عن النواب واليسار والاصلاح وانتهى بجملة من المطالب قدمت الى حكومة باريس، وقد جاء في البند الثالث إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها مع استرجاع البنايات الدينية والتكفل بالمقيمين عليها من مداخيل الأوقاف[62].

وظلت مطالب الجمعية تسعى دوما لتوظيف مكاسب الاوقاف في خدمة مشاريعها التربوية والخيرية وكانت تربط دوما فعاليات ووظيفة المسجد والمدرسة بما يقدمه اهل الخير وما تجنيه مما تبقى من مؤسسات الوقف التي تضرر الكثير منها من سياسة التسلط الفرنسي بقولها: لقد ابتلعت إدارة

الاحتلال أوقاف المسلمين واستولت على مساجدهم، وإحالة بعضها الى كنائس ومتاحف مستودعات، كل ذلك من أصول الاستعمار[63].

ومن المطالب التي ظلت بارزة لدى تيارات الحركة الوطنية الجزائرية قضية فصل الدين الاسلامي عن الدولة، كانت دوما مدرجة في مطالب الأحزاب والجمعيات الدينية، وتبلورت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة من نتائج لجان المداولات التي حضرت لقاءات جلسات لجنة الإصلاحات الإسلامية بالجزائر العاصمة، وقد آلت تلك الجهود الى وضع مسودة لتشكيل المجلس الإسلامي الأعلى وكتابة قانونه الأساسي تحت اشراف الشيخ الطيب العقبي، وقد جاء في الفصل الرابع عشر من هذا القانون ذكر اللجان الأساسية التي يتكون منها المجلس، ومن بينها لجنة خاصة للأوقاف تتولى العناية والمتابعة والاشراف على استرجاع وتقييم الاوقاف المغتصبة كما جاء في محتوى المادة الرابعة: لجنة الأوقاف تبحث عن سائر الأوقاف الإسلامية العامة بالقطر الجزائري التي استولت عليها الحكومة وتعيين كل عقار بعينه وتحدد قيمته وتبحث عنى سائر الأوقاف التي انعدمت واضمحلت، أو التي لا يمكن إرجاعها بموجب معقول ومقبول شرعا، وتعيين قيمتها بالنسبة لأسعار اليوم، وتفاوض الحكومة في شأن استرجاع الأوقاف التي لا تزال موجودة واستلام التعويض نقدا أو عقارا عما فقد أو لا يمكن استرجاعه ثم مراقبة إدارة الأوقاف العامة التي تتأسس عندما يتم تحديد أمر الأوقاف مع الحكومة. ولجنة الأوقاف هي التي تتفاوض مع الحكومة في شأن المبالغ التي يتسلمها المجلس الإسلامي الأعلى من الدولة سنويا، وبصفة مؤقتة كتعويض عن الأوقاف وريع ما هو موجود منها الى أن يتم الاستيلاء على الأوقاف بصفة نهائية. إنما لا تكون المفاوضة

مع الدولة إلا على قاعدة أنها تدفع للمجلس سنويا مقدارا لا يقل عما تدفعه الآن من مرتبات ومنح وإعانات ومصاريف ترميم لسائر موظفي الدين والمؤسسات الدينية مع زيادة ما عسى أن يزاد خلال تلك المدة على المرتبات والأجور والمنح المختلفة[64].

والحقيقة أن هذه الخطوة زادت من الضغط على مديرية الشؤون الأهلية بعد التوافق الذي لم شمل رجال الديانة الاسلامية بالجزائر من أحرار وموظفين ورجال الطرق والزوايا، ولكن المشروع ظل في الرفوف بسبب تغلب النزعة الذاتية للبعض على انجاح المشروع[65].

كما اهتمت النخبة الجزائرية من خلال كتاباتها بجرم السياسة الاستعمارية في حق الوقف، ومن أمثلة ذلك كتابات توفيق المدني، هذا الأخير الذي وصف في كتابه هذه هي الجزائر ما تعرضت له أواق الجزائريين من مصادرة وابتزاز بقوله: إن أول ضربة ضربها الاستعمار في قطر الجزائر بعد تقويض أسس الدولة الجزائرية، هي تلك الضربة التي ألحق بها الاوقاف الإسلامية بمتلكات الدولة سنة **1830** فكل المساجد والمؤسسات الإسلامية قد أصبحت من ممتلكات الدولة الفرنسية الخاصة تفعل بها ما تشاء، فهدمت منها على هذه القاعدة ما هدمت[66].

والظاهر أن فرنسا قد تعاملت مع مطالب الجزائريين باسترجاع الوقف بنداء الطرشان بالرغم مما طرأ على سياستها من تغيرات، لكنها ظلت على اصرارها في تجريد الجزائريين من عنصر التملك والاستفادة من مداخيل الاوقاف التي اصبحت تضخ في مصلحتها، ولم نجد أثرا لتراجع سلطة الاحتلال من خلال ما اصدرته من اصلاحات خلال القرن **19** وما بعدها مثل إصلاحات رئيس الوزراء الفرنسي جوج كليمانصو سنة **1919** وأمرية

الجنرال ديغول سنة **1943**، أو ما جاء في محتوى دستور الجزائر سنة **1947** على الرغم مما شغله موضوع الوقف في برامج واهتمامات الحركة الوطنية الجزائرية على مختلف شواربها.

والخلاصة:

مما سبق ذكره نخلص إلى القول أن الوقف في الجزائر يعد معلما مهما في خدمة المجتمع الجزائري لارتباطه بمكون الهوية الجزائرية، وتحديد بقضايا الديانة الإسلامية، وكانت الكثير من مؤسسات الوقف بأنواعها المختلفة التي حبست للصالح العام سببا قويا في استمرارية حياة الجزائريين الدينية الاجتماعية والفكرية وحتى السياسية، كما لقيت إدارة الوقف كل التشجيع من لدن السلطة في مرحلة الجزائر العثمانية وجعلت لها نظاما خاصا تتولاه ادارة معينة وتلك الأوقاف مسجلة في دفاتر خاصة بسجلات المحاكم الشرعية.

وبعد احتلال فرنسا للجزائر استولت الإدارة على معظم الأوقاف والحاقها بمصالحها الخاصة بغية توقيف المشروع الخيري وابطال مفعول المؤسسات الدينية والثقافية وبغرض افراغ المجتمع من محتواه الحضاري وشله تماما حتى يكون تابعا لما تمليه عليه من جهة وكذا إزالة بعض العقبات امام سياسة التوسع وبناء المستوطنات والمؤسسات الادارية بالخصوص في العاصمة التي غيرت من وجهها العمراني وأزالت الكثير من مؤسسات الوقف التي كانت عليها و تعويضها بكل ما هو فرنسي.

لكن سياسة السطو والاستيلاء وفرض الأمر الواقع لم تلقى الاستجابة لدى الجزائريين، ورفضوا سياسة مصادرة الأوقاف من خلال كتابة العرائض وارسال الرسل والوفود، كما ظهر جليا ملف الوقف في مطالب

الحركة الوطنية الجزائرية وطلبت العديد من تياراتها بضرورة استرجاع الأوقاف للجزائريين وهي املاك خاص بهم وموقوفة على حسابهم كما ظهر ذلك جليا في مطال التيار الإصلاحي.

- الإحالات:

1/ السيد سابق (**1984**)، فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت، ص**505**.

2/ محمد بن يعقوب، القاموس المحيد، ط**3**، المطبعة الأميرية، مصر، ص**220**.

3/ القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية رقم:**91**.

4/ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية رقم: **266**.

5/ أبو بكر جابر الجزائري (**2012**)، منهاج المسلم، ط**5**، دار التوفيقية للطباعة، مصر، ص**329** نقلا عن كتاب الوصايا، ج**3**، دار الكتاب، بيروت، **1992**، ص**425**.

6/ أحمد مريوش وآخرون (**2007**)، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ط**1**، دار القصبة للنشر، ص**46**.

7/ حمدان بن عثمان خوجة (**1982**)، المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ط**2**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص**269**.

8/ أبو القاسم سعد الله(**1998**)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج**1**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص**227**.

9/ ناصر الدين سعيدوني(**2013**)، الوقف في الجزائر أثناء القرنيين **18**و**19**، ط**1**، البصائر للنشر والتوزيع، ص**27**.

10/ محمد الشريف الزهار(**1974**)، مذكرات نقيب اشراف الجزائر، ط**1**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص.**144**

11/ سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفقون داعية سلفية(**1998**)، ط**1**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص**118**.

12/ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج**1**، ص**238**.

13/ بن ميمون، التحفة المرضية، ص**23**.

14/ الورتلاني محمد السعيد (**1908**)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والاخبار، تحقيق محمد بن شنب، الجزائر، ص**686**.

15/ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج**1**، ص**235**.

16/ نفس المرجع، ص**237**.

17/ سعد الله، ت ج ث، ج**1**، ص**243**.

18/ المجلس العلمي أو الشرعي أو المجلس الشريف كان ينعقد كل خميس بالجامع الاعظم برئاسة المفتي الحنفي وحضور المفتي المالكي اضافة الى القاضيين المالي والحنفي والشيخ الناظر وكاتبين يعرف كل واحد منهما بالباش عادل وكذلك شيخ البلد ووكيل بيت المال وبعض الاعيان مثل قائد العيون وامين الطرق وبعض الشواش والنظار وناظر المظالم ويتولى المجلس تعيين ناظر الاوقاف ومعالجة القضايا المتعلقة بتسيير ومراقبة الوقف، وقد الحق بالمجلس موظفا فرنسيا بغرض المراقبة سنة **1859** قبل ان يتم إلغاء المجلس لاحقا للمزيد أنظر: عبد الرحمان الجيلالي(**2014**)، تاريخ الجزائر العام، ج**4**، دار الأمة الجزائر، ص**154**، وكذلك سعيدوني، الوقف في الجزائر، ص**56**.

19/ وزارة المجاهدين(**2007**)، العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي **1830-1962**، منشورات الوزارة، ص**72**.

20/ سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص.**160**

21/ عجيل جاسم النمشي(**1973**)، الحركات الإسلامية ودورها في يقظة العالم الإسلامي، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، المجلد **5**، دار البعث قسنطينة، ص**267**.

22/ لوتروب ستودار، حاضر العالم الإسلامي، تقديم شكيب أرسلان، ص.**297**

23/ J. Andrée .Contribution à L'étude des confréries ; P **276**.□

24/ رابح تركي (**1984**)، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط**4**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص**129**.

25/ ابن أبي شنب (**1964**)، النهضة العربية في الجزائر، مجلة كلية الآداب، العدد **1**، جامعة الجزائر، ص**37**.

26/ نفسه.

27/ حميدة بن سالم(**1964**)، الثقافة الإسلامية ومكانة اللغة العربية في الجزائر قبل الاستقلال، مجلة اللسان العربي، العدد**1**، المغرب، ص**37**.

28/ سعد الله، ت ج ث، ج**1**، ص**264**.

29/ نفس المرجع، ص**265**.

30/ بن سالم، الثقافة الإسلامية، ص**37**.

31/ حمدان خوجة، المصدر السابق، ص**270**.

32/ أبو بكر الصديق حميدي(**2017**)، ظاهرة الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد **11**، جوان، ص**141**.

33/ ناصر الدين سعيدوني(**2012**)، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ط**1**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص**159**.

34/ أحمد مريوش(**2018**)، محاضرات في تاريخ الجزائر الاستعمار الفرنسي وردود الافعال **1818**–**1914**، ط**1** مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ص**44**.

35/ عبد القادر جغلول(**2013**)، تاريخ الجزائر والمغرب العربي، ترجمة فضيلة الحكيم وفيصل عباس، ط**1**، ذاكرة الناس، ص**197**.

36/ صلاح العقاد(**1993**)، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط**6**، مكتبة الأنجلو المصرية، ص**133**.

37/ جلال يحي(**1983**)، المغرب العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب الاسكندرية، ص**369**.

38/ Blanqui(1980) ;L'Algérie ;Rapport sur la situation économique paris. P**288**.

39/ مريوش وآخرون، الحياة الثقافية، ص**79**.

40/ يحي بوعزيز(**1981**)، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين، مجلة الثقافة، العدد **63**، ماي جوان، ص**24**.

41 / خوجة ، المصدر السابق، ص**272**.

42/ نفسه، ص**274**.

43/ نفسه، ص**276**.

44/ وزارة المجاهدين، العقار في الجزائر، ص**83**.

45/ الجيلالي، تاريخ الجزائر، ج**4**، ص**58**.

46/ نفسه، ص**82**.

47/ مريوش أحمد(**2020**)، موسوعة الحكام العامون في الجزائر، ج**2**، في طريق الانجاز

48/ الجيلالي، تاريخ الجزائر، ج**4**، ص**73**.

49/ جمال قنان(**2009**)، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر **1830**/ **1914**، ط**1**، منشورات وزارة المجاهدين، ص**39**.

50/ حمدان خوجة، المرآة، ص**295**.

51/ نفسه، ص**287**.

52/ محمد العربي الزبيري(**1981**)، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط**2**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ص**162**.

53/ الزبيري، مذكرات الحاج أحمد باي، ص**197**.

54/ Temimi Abdeljalil (1978): Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed bey 1830 l1837 ; Tunis : P 299.

55/ قنان، نصوص، ص**231**.

56/ للمزيد أكثر حول الأمير خالد راجع: محفوظ قداش(**2011**)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية **1919**/ **1939**، ج**1**، ترجمة أحمد بن البار، دار الأمة الجزائر، ص**126**.

57/ سعد الله (**2005**)، الحركة الوطنية الجزائرية **1900**/ **1030**، ج**2**، ط**5**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص**437**.

58/ جريدة الامة، جانفي **1938**.

59/ علي مراد(**2007**)، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر **1925**/ **1940**، ترجمة محمد يحياتن، ط**1**، دار الحكمة الجزائر، ص**526**.

60/ لجنة الاصلاحات الإسلامية تأسست بالجزائر العاصمة **1943** وهي لجنة مختلطة فرنسية جزائرية من رجال الدين والسياسة بغرض التهدئة والنظر في قضايا الجزائر خلال فترة الحرب الثانية للمزيد راجع: مريوش(**2013**)، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط**3**، دار عرار للنشر والتوزيع، الجزائر، ص**320.**

61/ محمد البشير الابراهيمي(**1997**)، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، ج**2**، **1940 1952**، ط**1**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص**134**.

62/ سعد الله، الحركة الوطنية، ج**3**، ص**256**، نقلا عن مجلة الشهاب، عدد خاص، جويلية .**1936**

63/ جريدة البصائر، السلسلة الثانية، العدد الاول، **25** جويلية **1947**.

64/ جريدة الإصلاح، العدد **62**، السنة العشرون، **23** سبتمبر **1947**.

65/ مريوش (**2020**)، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج**2**، تحت الطبع.

66/ أحمد توفيق المدني (**2010**)، هذه هي الجزائر، ط**1**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص**122**.

- المصادر:

1/ القرآن الكريم

2/ حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص269.

- المراجع:

1/ السيد سابق، فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984، ص505.

2/ محمد بن يعقوب، القاموس المحيد، ط3، المطبعة الأميرية، مصر، ص220.

5/ أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، ط5، دار التوفيقية للطباعة، مصر، 2012، ص329 نقلا عن كتاب الوصايا، ج3، دار الكتاب بيروت 1992، ص425.

6/ أحمد مريوش وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، دار القصبة للنشر، 2007، ص46.

8/ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص227.

9/ سعيدوني ناصر الدين، الوقف في الجزائر أثناء القرنيين 18 و19، ط1، البصائر للنشر والتوزيع، ص27.

10/ الزهار، محمد الشريف مذكرات نقيب اشراف الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص144.

11/ سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفقون داعية سلفية، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص118.

12/ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج **1**، ص**238**.

13/ بن ميمون، التحفة المرضية، ص**23**.

14/ الورتلاني محمد السعيد، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والاخبار، تحقيق محمد بن شنب، الجزائر، **1908**، ص**686**.

18/ عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج**4**، دار الأمة، الجزائر، **2014**، ص**154**.

19/ وزارة المجاهدين، العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي **1830**/ **1962**، منشورا ت الوزارة، **2007**، ص**72**.

20/ سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص**160**.

21/ عجيل جاسم النمشي، الحركات الإسلامية ودورها في يقظة العالم الإسلامي (منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية)، المجلد **5**، (دار البعث قسنطينة **1973**)، ص**267**.

22/ لوتروب ستودار، حاضر العالم الإسلامي، تقديم شكيب أرسلان، ص**297**.

23/ J. Andrée .Contribution à L'étude des confréries ; P **276**. □

24/ تركي رابح، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط**4**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1984**، ص .**129**

25/ بن أبي شنب، النهضة العربية في الجزائر، مجلة كلية الآداب، العدد **1**، جامعة الجزائر، ص**37**.

26/ نفسه.

27/ بن سالم حميدة، الثقافة الإسلامية ومكانة اللغة العربية في الجزائر قبل الاستقلال، مجلة اللسان العربي، العدد **1**، المغرب، **1964**، ص**37**.

32/ حميدي أبو بكر الصديق، ظاهرة الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد **11**، جوان **2017**، ص**141**.

33/ سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ط**1**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، **2012**، ص**159**.

34/ مريوش أحمد، محاضرات في تاريخ الجزائر الاستعمار الفرنسي وردود الأفعال **1818**/ **1914**، ط**1**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، **2018**، ص**44**.

35/ جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر والمغرب العربي، ترجمة فضيلة الحكيم وفيصل عباس، ط**1**، ذاكرة الناس، **2013**، ص **197** .

36/ العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط**6**، مكتبة الأنجلو المصرية، **1993**، ص**133**.

37/ جلال يحي، المغرب العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب الاسكندرية، **1983**، ص**369**.

38/ Blanqui ;L'Algérie ;Rapport sur la situation économique paris 1980. P**288**.

40/ بوعزيز يحي، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين، مجلة الثقافة، العدد **63**، ماي جوان **1981**، ص**24**.

47 / مريوش أحمد، موسوعة الحكام العامون في الجزائر، ج**2**، في طريق الانجاز.

49/ قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر **1830**/ **1914**، ط**1**، منشورات وزارة المجاهدين، **2009**، ص**39**.

52/ الزبيري محمد العربي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط**2**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، **1981**، ص**162**.

54/ Temimi Abdeljalil :Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed bey 1830 l1837 ; Tunis 1978 : P **299**.

56/ قداش حفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية **1919**/ **1939**، ج**1**، ترجمة أمحمد بن البار، دار الأمة الجزائر **2011**، ص**126**.

57/ سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية **1900**/ **1030**، ج**2**، ط**5**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، **2005**، ص**437**.

58/ جريدة الامة، جانفي **1938**.

59/ مراد علي، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر **1925**/ **1940**، ترجمة محمد يحياتن، ط**1**، دار الحكمة الجزائر **2007** ، ص**526**.

60/ مريوش أحمد، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط**3**، دار عرار للنشر والتوزيع الجزائر، **2013**، ص**320**.

61/ الابراهيمي محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، ج**2**، **1940 1952**، ط**1**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، **1997**، ص**134**.

62/ سعد الله، الحركة الوطنية، ج**3**، ص**256**، نقلا عن مجلة الشهاب، عدد خاص، جويلية، **1936**.

63/ جريدة البصائر، السلسلة الثانية، العدد الاول، **25** جويلية **1947**.

64/ جريدة الإصلاح، العدد **62**، السنة العشرون، **23** سبتمبر **1947**.

65/ مريوش أحمد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج**2**، تحت الطبع.

66/ المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، ط**1**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر **2010**، ص**122**.